الصقت مرورى بمكان يقرب من زيد الخ وقوله فيلزم وهو معنى لا يفارقها فظاهر عبارته ان
كلام هذا القائل فى الالصاق الخالص وان كان يمكن ان فى الكلام استخداما يرجوع
الضمير الى الالصاق بالمعنى العام فيكون كلامه فى العام وعلى الظم يحتمل انه ضعف
كلامه لما هو معلوم من ان الالصاق فيما اذا كانت الباء للسببية مثلا ويحتمل
انه ضعفه لفهمه انه كناية عن كون الالصاق هو المعنى الحقيقى للباء لا غير ووجه
تضعيفه على خلاف الظم ان مطلق التعلق لا يفيد معنى مستقلا ولا يخص الباء
فتدبر وكيف كان فالمحقق الحشى على قوله حقيقى الخ ما نصه تقسيم للالصاق الخالص وحكى
ما قيل لانه انما يظهر على ان الالصاق مطلق التعلق كما قالوا مع ان هذا
لا يفيد معنى مستقلا ولا يخص الباء بل هو محصل التعدية العامة وقوله لانه انما
يظم الخ مع ان كلام صاحب القيل فى الالصاق الخاص وقوله مع ان هذا الخ افاد
ان ظهوره على فرض ان كلامه فى الالصاق بمعنى مطلق التعلق انما هو من حيث عدم
المفارقة واما من حيث عده معنى فلا ويحتمل ان معنى قوله لانه انما يظم الخ اى فيحمل
كلامه عليه مع انه لا يفيد معنى مستقلا الخ فظهر من هذا ان استدلال المحشى بكلام
المغنى وحذفه صيغة التمريض منه ليتيسر له ما قصده منه فيه ما فيه من
التلبيس على كل احتمال وفيه على بعض الاحتمالات ان قوله فالباء حقيقة ...
الالصاق اى الخاص وكلام المغنى فى الالصاق العام ولو كان مراده العام على ما فيه
لم يستقم قوله بعد ثم حيث كانت الباء للاستعانة ففيها استعارة الا ان يستعمل
الباء فى الاستعانة على هذا من حيث كونها فردا من افراد الالصاق حقيقة ثم كون
كلام صاحب القيل كناية عن كون الالصاق هو المعنى الحقيقى للباء لا غير وجهه ان
قوله لا يفارقها انما لا بد من ملاحظته اما للاستعمال فيه واما للنقل ثم فيلزم انه
الحقيقى لا غير وقال شيخنا لا يسلم ان القول المحكى يقتضى بنى على ان الالصاق مطلق
التعلق اذ من الاستعانة وغيرها اذ معناه ان الباء موضوعة لارتباط مخصوص
لا يشمل الا الالصاق الحقيقى وهو المفضى الى نفس المجرور كما مسكت بزيد والالصاق
المجازى وهو غير المفضى الى نفس المجرور كما فى مررت بزيد فان المرور لم يلصق بزيد

وانما

وانما المتعلق بملابسه وهو المكان الذى يقرب منه فلا يشمل غيرهما كالاستعانة ومعنى
كون الالصاق لا يفارقها على هذا انها لا تستعمل فى غيره على وجه الحقيقة كالاستعانة
اذ هى مجاز فيها وليس المراد انه لا يفارقها لرجوع جميع المعانى كالاستعانة ونحوها اليه بحيث
تدخل كما فهمه الصبان والمحشى فى حاشيته على المغنى فلا يتضح كلام المحشى هنا الا بتكلف
وفى رسالة البسملة للكبرى للصبان حروف الجر حقيقة فيما يتبادر منها الآن قال ولا حاجة
لتكلف معنى كلى جامع لتلك المعانى وجعل الموضوع له الخ كما قيل ان الالصاق حقيقة
او مجازا هو معنى الباء الاصلى الذى لا يفارقها وبهذا اقتصر عليه سيبويه اه با لمعنى
وقوله كما قيل الخ مخالف لقوله معنى كلى جامع لان التقسيم انما هو للالصاق الخاص كما
سبق الا ان يقال انه تنظير والاشبه ان الالصاق هنا مجازى اى اطلاق لفظ الصاق
عليه على سبيل المجاز واما استعمال الباء فيه فهو على سبيل الحقيقة لما علمت من ان الباء
موضوعة للالصاق الخاص المنقسم الى القسمين خلافا لمن وهم فى ذلك قلت الخ
رد لكلام الحادى ورد ايضا بان الالصاق فى كل شئ بحسبه فالصاق لفظ باء وقوعه
عقبه وايضا كلام فى بسملة القارى اما من فيه فيقدر المتعلق نحو ابتدئ لا اقرأ اى
الصق ابتداءى باسم الله اى يذكره ثم هو الصاق معنوى فقوله ذهب الله بنورهم اى الصق
الذهاب بنورهم بخلاف على تقدير اقرأ فانه محسوس بسماعه الالصاق الحقيقى اى
الارتباط المخصوص حقيقى اى منسوب الى الحقيقة وهى دالم الذى هو لفظ الصاق المستعمل فيما
وضع له وقوله كامسكت بزيد اى كمد قولك الباء فى ذلك او على ما يحسبه اما ان او للاضراب
او ان على جواز العطف على الخاص بأو لتغايرتهما من حيث خصوصه العام او لانه وصرح او
يخص الاول بما عدا اليد اه محشى على المغنى ويظهر ان قوله من يد بيان لشئ من جسمه وقوله
او ثوب بيان لما يحسبه وقوله او نحوه راجع لكل منهما فمن اليد الرجل مثلا ونحو الثوب غيره
مما لاقى اليد ونحو اما اوفد الضرير لان العطف بأو وجه فعطفه او على ما يحسبه على ما قبله
مغاير وجوابه ان اللغة لا يناقش فيها الخ وهم فالفرق بين مسئلة الثوب ونحو
مررت بزيد حيث انتفى المجاز فى الباقى لانه الصاق بمكان ملاصق لمكان زيد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)